ترجمات

عودة الدبلوماسية بين القوى الكبرى سبل تعزيز النفوذ الأمريكي من خلال الصفقات الاستراتيجية*

بقلم: إيه. ويس ميتشل

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

11 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منذ عودته إلى البيت الأبيض في كانون الثاني، فجّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب جدلاً واسعاً حول مكانة الدبلوماسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ففي أقل من ثلاثة أشهر أطلق مبادرات دبلوماسية جريئة تجاه الخصوم الثلاثة الرئيسيين لواشنطن. بدأ محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وتواصل مع الرئيس الصيني شي جين بينغ لعقد قمة مرتقبة، ووجّه رسالة إلى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بشأن إنهاء البرنامج النووي الإيراني، وبالتوازي أوضحت إدارته نيتها إعادة التفاوض على أسس العلاقات مع الحلفاء، بما يحقق توازناً أكثر إنصافاً في تقاسم الأعباء والمكاسب.

أثارت هذه التحركات موجة انتقادات ووجّهت إلى ترامب اتهامات بمحاولة استرضاء خصوم الولايات المتحدة، إلا أن الواقع يشير إلى حاجة ملحة لإعادة تعريف دور الدبلوماسية الأميركية، فمنذ نهاية الحرب الباردة تراجعت واشنطن عن استخدام التفاوض كأداة لتعزيز مصالحها الوطنية. ومع سطوة القناعة بأن "نهاية التاريخ" قد حلّت انغمست الإدارات المتعاقبة في السعي إلى تشكيل النظام الدولي وفق النموذج الأميركي، معتمدةً بشكل رئيسي على أدوات القوة العسكرية والاقتصادية، وعندما استخدمت الدبلوماسية لم تكن في الغالب لتعزيز المكانة الأميركية بل لبناء نظام عالمي مثالي تحل فيه المؤسسات متعددة الأطراف محل الدول، وتنتهي فيه الحروب إلى غير رجعة.

لفترة من الزمن أمكن للولايات المتحدة أن تمضي في هذا النهج دون عواقب كبيرة بفضل تفوقها الهائل في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، لكنها لم تعد اليوم القوة المنفردة القادرة على فرض إرادتها دون حساب، فجيشها لم يعد قادراً على خوض حروب متزامنة مع جميع خصومها ولم تعد العقوبات كافية لدفع القوى الكبرى إلى الانهيار، لقد أصبحت الولايات المتحدة تواجه عالماً جديداً تتنافس فيه مع قوى عظمى بحجم قارات وتملك موارد ضخمة واقتصادات قوية وجيوشاً متقدمة، واحتمال اندلاع حرب كبرى بين هذه القوى لم يعد مستبعداً.

في مثل هذا السياق الخطير لم يعد ممكناً الاكتفاء بالدبلوماسية كوسيلة رمزية أو ملحقة بالقوة العسكرية، على العكس لا بد من استعادتها بوصفها أداة استراتيجية صلبة، هدفها الأساسي هو إدارة موازين القوى. هكذا استخدمتها القوى العظمى على مدار التاريخ لتفادي الحروب واستقطاب الحلفاء وتفكيك التكتلات المعادية، وعلى الولايات المتحدة أن تنتهج نهجاً مشابهاً فتستخدم التفاوض وصناعة الصفقات لتخفيف أعبائها وتقييد حركة خصومها وإعادة ضبط التوازنات الإقليمية، ويتطلب ذلك بالضرورة الانخراط مع الخصوم وإعادة صياغة التحالفات بما لا يحمّل واشنطن وحدها عبء مواجهة بكين وموسكو معاً.

* A. Wess Mitchell, The Return of Great-Power Diplomacy How Strategic Dealmaking Can Fortify American Power, FOREIGN AFFAIRS, April 22, 2025.

من هنا فإن الحوار مع الصين وروسيا إلى جانب المطالبة بتبادلية حقيقية من الحلفاء ليس خياراً بل ضرورة، وإذا تم توظيفه بفعالية يمكن أن يشكّل وسيلة لردم الفجوة بين قدرات الولايات المتحدة المحدودة وحجم التحديات المتزايدة التي تواجهها - تماماً كما فعلت قوى كبرى أخرى عبر التاريخ، فالدبلوماسية في جوهرها الاستراتيجي تهدف إلى إعادة ترتيب توازنات القوة زمانياً ومكانياً بحيث تتجنّب الدول الدخول في اختبارات تفوق طاقاتها. لا توجد وصفة مضمونة للنجاح ولا يمكن الجزم بأن نهج ترامب سيحقق أهدافه، لكن البديل - محاولة إخضاع الجميع بالقوة - ليس واقعياً ويحمل مخاطر أعلى بكثير، باختصار الدبلوماسية الاستراتيجية قد تكون الفرصة الأفضل للولايات المتحدة لتعزيز موقعها في مواجهة تنافس طويل الأمد.

الحكمة القديمة قراءة استراتيجية في التاريخ الدبلوماسي

في صيف عام 432 قبل الميلاد اجتمع قادة إسبرطة للتداول بشأن إمكانية خوض الحرب ضد أثينا بعد أشهر من التصعيد واحتدام التوتر بين المدينتين حيث اصطدم الأثينيون بحلفاء إسبرطة بينما التزمت الأخيرة موقف المتفرج، آنذاك كانت أصوات دعاة الحرب تعلو بتحفيز من حلفاء إسبرطة الذين دفعوا نحو المواجهة، غير أن الملك أرخيداموس الثاني الحاكم المتقدّم في السن قدّم رؤية مغايرة تقوم على اعتماد الدبلوماسية كأداة لتأجيل الصراع ريثما تعيد إسبرطة ترتيب أوراقها الداخلية وتوسع نطاق تحالفاتها الإقليمية. وفي خطابه أمام المجلس دعا أرخيداموس إلى الامتناع عن الانجرار الفوري إلى القتال مشدداً على أهمية إرسال بعثة دبلوماسية إلى أثينا تحمل رسالة احتجاج متزنة لا تميل إلى التصعيد الحربي ولا توحي بالضعف أو التنازل مع استغلال هذا الهامش الزمني في تعزيز القدرات الذاتية للإسبرطيين سواء من خلال كسب حلفاء – بغض النظر عن هويتهم الإغريقية أو "البربرية" – أو من خلال تطوير الموارد الوطنية، وأكد أنه إن استجابت أثينا لتلك المبادرة فذلك خير وان لم تفعل فان تأجيل الحرب لعامين أو أكثر سيمنح إسبرطة ميزة استراتيجية حاسمة، فحين ترى أثينا حجم استعدادات إسبرطة ورسائلها الحازمة قد تميل إلى التسوية دون أن تكون أرضها قد تضررت أو مصالحها قد تآكلت.

لم تلقَ رؤية أرخيداموس قبولاً فورياً إذ صوت المجلس لصالح الحرب، غير أن وعي المدينة بعدم جاهزيتها دفعها في الأسابيع التالية إلى تبني مسار أكثر حذرًا، أرسلت إسبرطة مبعوثين إلى مدن عدة في محاولة لإبطاء اندفاع الأحداث واستقطاب دعم إقليمي. وعندما اندلعت الحرب بعد عام كانت إسبرطة في وضع أقوى من الناحية السياسية والعسكرية واستطاعت في نهاية المطاف وبعد عقدين من الزمن تحقيق النصر، ليس بفضل تفوقها العسكري فحسب بل نتيجة نجاحها في بناء شبكة تحالفات متفوقة على تلك التي نسجتها أثينا، بما في ذلك تحالفها مع عدوها التقليدي الإمبراطورية الفارسية.

إن وصايا أرخيداموس شكلت نموذجاً متجدداً في الفكر الاستراتيجي للدول الكبرى، أولها استخدام الدبلوماسية كأداة لكسب الوقت من أجل التحضير العسكري والاقتصادي، فقد لجأ الرومان والبيزنطيون وسلالة سونغ الصينية إلى إرسال البعثات الدبلوماسية لكسب الوقت بغرض تجديد مخازنهم العسكرية والغذائية عند ظهور تهديدات قبلية جديدة. فعلى سبيل المثال عقد الإمبراطور الروماني دوميتيان هدنة مع قبائل الداقيين مما أتاح للإمبراطورية استجماع قواها إلى أن جاء الإمبراطور تراجان الذي شنّ حربًا ناجحة بعد نحو عقد، كما قامت مدينة البندقية بعقد هدنة طويلة مع الدولة العثمانية بعد سقوط القسطنطينية مما أتاح لها تدعيم أساطيلها البحرية وحصونها الدفاعية، وبدوره استخدم الكاردينال ريشليو الوزير الأول في فرنسا الدبلوماسية لتأجيل الصدام مع إسبانيا لما يقارب عشر سنوات، ما منح فرنسا فرصة التعبئة الاستراتيجية.

أما المبدأ الثاني لأرخيداموس – وهو بناء التحالفات لكبح خيارات الخصوم – فقد أثبت هو الآخر فعاليته التاريخية، فالحكام الفرنسيون تحالفوا مع اللوثريين "الهراطقة" والعثمانيين لمواجهة الهيمنة الكاثوليكية التي مارسها آل هابسبورغ، وبدورهم تحالف الهابسبورغ مع آل بوربون لكبح التوسع البروسي، أما بريطانيا في عهد الملك إدوارد السابع فقد تجاوزت خلافاتها الاستعمارية مع فرنسا وروسيا لتشكيل محور استراتيجي في مواجهة ألمانيا الإمبريالية. في جميع هذه الحالات كان العامل الحاسم هو هندسة توازن قوى ملائم في مناطق حيوية، وهذا يمثل جوهر الدبلوماسية الاستراتيجية التي تمكّن الدول من توسيع نطاق نفوذها بما يفوق إمكاناتها المادية، فقد استطاع كليمنس فون مترنيخ وزير خارجية ومستشار النمسا من خلال نظام فيينا الحفاظ على موقع بلاده كقوة عظمى رغم ضعف مقوماتها الطبيعية، كما تمكّن المستشار الألماني أوتو فون بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر من عزل فرنسا وتجنب حرب على جبهتين عبر عقد تفاهمات مع النمسا وروسيا وبريطانيا وهو ما كان حيوياً لبقاء الإمبراطورية الألمانية في سنواتها الأولى.

هؤلاء القادة لم يُعَوّلوا على تحويل الدول المعادية إلى دول صديقة انطلاقاً من مبادئ أخلاقية أو طموحات مثالية ولم يفترضوا أن الحوار بحد ذاته قادر على حل التناقضات البنيوية في الرؤى العالمية، بل كان هدفهم تحجيم خيارات الخصوم لا اجتثاث أسباب النزاع، إن الحياد عن هذا النهج قد يفضي إلى نتائج كارثية كما حدث عندما التقى رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين بالزعيم النازي أدولف هتلر عام 1938، فبدلاً من استخدام الدبلوماسية لتعزيز القيود المفروضة على طموحات هتلر قام بتقويضها من خلال منحه تنازلات في أمل زائف بوقف التوسع الألماني، والنتيجة كانت تعزيز ثقة برلين في مسارها التوسعي وتمهيد الطريق إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وقد وقعت الولايات المتحدة في خطأ مشابه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فعوضاً عن انتهاج سياسة احتواء ضد الصين الصاعدة لجأت واشنطن إلى "الدبلوماسية التجارية" لإزالة الحواجز أمام التوسع الاقتصادي الصيني، فقد سعت إلى إدماج الصين في منظمة التجارة العالمية وفتحت أسواقها أمام الشركات الصينية معتقدة أن ذلك

سيقود إلى تحول سياسي ليبرالي في بكين، إلا أن النتيجة كانت عكسية إذ استغلت الصين هذا الانفتاح لتوطيد سيطرتها السياسية وتنمية اقتصادها وتحقيق تفوق صناعي عالمي، وأصبح الاعتماد الأميركي على المنتجات الصينية في قطاعات حساسة – بما في ذلك الصناعات العسكرية – يشكل قيداً استراتيجياً من شأنه أن يحدّ من خيارات واشنطن في حال نشوب صراع مباشر مع بكين.

أوهام العظمة

تبنّت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة مقاربة تجاه الصين تعكس قناعة راسخة لدى قادتها بأن الحاجة إلى الدبلوماسية الاستراتيجية قد انعدمت، ففي تسعينيات القرن الماضي ومع انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت واشنطن تتمتع بهامش من التفوق لم يسبق لأي قوة عظمى أن حظيت به، وبدلاً من العمل على احتواء الخصوم أو التأثير في سلوكهم شرعت الولايات المتحدة في مشروع أكثر طموحًا تمثل في محاولة تحويلهم إلى مجتمعات ليبرالية.

في هذا السياق غير المسبوق تبنّى المسؤولون الأميركيون أحد اتجاهين متعارضين في نظرتهم للدبلوماسية، الاتجاه الأول اتسم بالنزعة المثالية إذ رأى أن العالم يتجه نحو يوتوبيا معولمة وأن الدبلوماسية ينبغي أن تسرّع هذا المسار من خلال بناء مؤسسات وقواعد تتجاوز سيادة الدول، أما الاتجاه الثاني فاعتبر أن الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أمن شامل عبر التفوق العسكري والتكنولوجي واعتبر الدبلوماسية ترفًا لا طائل منه أو حتى ضعفًا يسيء إلى هيبة البلاد.

واللافت أن كلا التوجهين لم ينبثقا من فراغ بل لهما جذور تعود إلى حقبة الحرب الباردة، فهنري كيسنجر رغم سمعته الواقعية كان في جوهره مثاليًا يطمح إلى قيام اتحاد عالمي، كما أن الرئيس رونالد ريغان المعروف بموقفه المتشدد وُوجه بحملة إعلامية قادها صقور حزبه عندما بادر إلى مفاوضات نووية مع ميخائيل غورباتشوف إذ شُبّه بنيفيل تشامبرلين الذي استرضى هتلر، وبعد سقوط جدار برلين ترسخت هاتان الرؤيتان الأولى ترى أن انهيار السوفييت يعني اقتراب الفردوس الليبرالي، والثانية تفترض أن الدبلوماسية باتت عديمة الجدوى.

لكن سرعان ما تبيّن أن إعلان "نهاية التاريخ" كان متسرعًا فالليبرالية لم تُقصِ الجغرافيا السياسية من المشهد العالمي، فالصين وإيران وروسيا لم تتحول إلى ديمقراطيات ليبرالية بل تحوّلت إلى دول حضارية واثقة تسعى إلى الهيمنة الإقليمية، واليوم عادت المنافسة بين القوى الكبرى وأصبح خطر الحرب النظامية أمرًا واقعيًا.

وفي مواجهة هذا التحدي تبدو الأدوات الليبرالية غير كافية، فالمؤسسات الدولية مهما بلغ عددها لا تستطيع منع اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا أو كليهما، كما أن الاعتراف الرسمي في استراتيجيتَي الدفاع الوطني الأخيرتين يشير إلى أن الجيش الأميركي غير مهيأ لخوض حرب على جبهتين ضد قوتين عظميين في آن واحد، ورغم ضرورة الاستثمار مجددًا في القدرات العسكرية الا أن الفجوة التكنولوجية التي قلّصتها

الصين وروسيا إلى جانب العجز المالي الأميركي الضخم يجعل من بناء قوة مكافئة لخصوم واشنطن مشروعًا يمتد لأجيال.

في هذا الإطار تبدو العودة إلى الدبلوماسية الاستراتيجية أمرًا لا مفر منه، ينبغي لواشنطن على غرار ما نصح به الملك أرخيداموس أن تخاطب خصومها "بنبرة لا توحي بالحرب ولا بالخضوع" مستغلة الوقت الذي تمنحه المفاوضات لتعزيز تحالفاتها وإعداد مواردها الداخلية، على أمل تجنّب الحرب لا خوضها.

وكما فعل كيسنجر ونيكسون حين قرّبا المسافة مع بكين في السبعينيات لمواجهة موسكو يمكن للولايات المتحدة اليوم أن تركّز على خصمها الأقوى عبر تهدئة الجبهة مع الطرف الأضعف أي روسيا، فالحرب في أوكرانيا استنزفت قدرات موسكو إلى حد كبير مما يجعل من الملائم الآن العمل على صياغة تهدئة معها تُفضي إلى إضعاف موقع الصين الاستراتيجي، الهدف لا يتمثل في حلّ الخلافات الجذرية مع روسيا بل في كبح قدرتها على الإضرار بالمصالح الأميركية.

تبدأ هذه الاستراتيجية بضرورة إنهاء الحرب الأوكرانية بطريقة تخدم المصالح الأميركية وذلك عبر تمكين كييف من ردع أي توسع روسي في المستقبل، على واشنطن أن تتجنّب تكرار خطأ مفاوضات إسطنبول عام 2022 التي اعتبرت التسوية السياسية شرطًا مسبقًا للهدنة مما أتاح لموسكو فرض مطالب سياسية مثل تحجيم الجيش الأوكراني وتعديل الدستور، النموذج الأفضل هو ما حدث في كوريا خلال خمسينيات القرن الماضي هدنة أولاً ثم نقاش طويل الأمد حول التسوية السياسية، ويجب أن تكون السيادة الأوكرانية منطلقًا لأي مفاوضات مع استخدام أدوات مثل العقوبات والمساعدات العسكرية والأصول الروسية المجمدة للضغط على موسكو.

يمكن للولايات المتحدة أن تنشئ علاقة دفاعية مع أوكرانيا على غرار تلك القائمة مع (إسرائيل)** بدون تحالف رسمي ولكن مع ضمانات لتوفير الدعم العسكري والتمويلي اللازم للدفاع الذاتي، في المقابل يجب ألا تنضم أوكرانيا إلى الناتو، بل ينبغي لواشنطن أن تدفع الدول الأوروبية لتحمّل المسؤولية عن أمن القارة بما في ذلك أمن أوكرانيا. وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من "عقيدة نيكسون" التي نصت على أن توفر الولايات المتحدة الحماية النووية لحلفائها في المناطق الثانوية (آنذاك آسيا واليوم أوروبا) بينما تتكفّل الدول المحلية بالدفاع التقليدي، وعلى الصعيد الاقتصادي ضغط وزير الخزانة الأميركي جون كونالي على الحلفاء لتخفيض الحواجز التجارية وزيادة قيمة عملاتهم لدعم الصناعة الأميركية، اليوم قد يشمل ترتيب مماثل توفير الردع النووي والتقنيات الاستراتيجية للأوروبيين مقابل التزامهم بتوفير القدرات العسكرية التقليدية، اقتصاديًا يمكن لواشنطن أن تشترط على الحلفاء إزالة القيود التنظيمية التي تعيق الابتكار الأميركي مقابل النفاذ إلى الأسواق والتقنيات في مسعى لتوحيد المعايير الغربية لمواجهة الصين.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

وقد بدأت إدارة ترامب بالفعل في التحرك بهذا الاتجاه حيث نجحت في دفع روسيا وأوكرانيا إلى كبح الهجمات المتبادلة على البنى التحتية للطاقة وعززت نفوذها من خلال إقناع السعودية بزيادة إنتاج النفط وإنهاء الإعفاءات من العقوبات على التعاملات المالية المتعلقة بالطاقة، كما أبرمت اتفاقًا معدنيًا مع أوكرانيا يربط البلدين دون تحميل واشنطن عبء الدفاع عن كييف، أما لهجتها الصارمة تجاه أوروبا فقد أسفرت عن أكبر زيادة في الإنفاق الدفاعي الأوروبي منذ عقود تُقدّر بنحو تريليون دولار، وفي الوقت نفسه فإن التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب أثارت جدلاً لكنها قد تفتح الباب أمام إعادة التفاوض بشأن شراكة تجارية أطلسية جديدة للمرة الأولى منذ عقد. كل هذا قد يقود إلى نتائج أفضل للولايات المتحدة، بشرط أن تدرك واشنطن أن غاية الاضطراب ليست الفوضى في حد ذاتها، بل توظيفه في خدمة إعادة البناء الاستراتيجي.

التفرقة والتقسيم

بمجرد أن تتمكن الولايات المتحدة من تأمين نهاية الحرب في أوكرانيا يمكن للدبلوماسيين الأميركيين أن يبدأوا في جهود أكثر فاعلية لتعقيد العلاقة بين موسكو وبكين، إلا أن هذه المهمة ستكون معقدة للغاية فمن غير المحتمل أن تتمكن روسيا من الانفصال التام عن الصين، إذ إن هناك تقاربًا في المصالح والعلاقات السياسية بين البلدين يفوق ما كان عليه الحال عندما زار الرئيس الأميركي نيكسون بكين. ومع ذلك لا تتطابق مصالحهما بالكامل، فقد أصبحت روسيا معتمدة بشكل كبير على الصين منذ بداية الحرب في أوكرانيا وهذه الاعتمادية في الساحة الجيوسياسية غالبًا ما تثير التوترات، وعلى وجه الخصوص ازدادت روسيا اعتمادًا ماليًا وتكنولوجيًا على الصين نتيجة لهذه الحرب، كما أن الصين بدأت في إزاحة روسيا من مناطق نفوذها التقليدية في آسيا الوسطى فضلاً عن حصولها على حصة مسيطرة في البنية التحتية في سيبيريا وشرق روسيا مما يثير تساؤلات بشأن سيادة موسكو الفعلية في تلك المناطق.

هذا الوضع يعيد إلى الأذهان معضلة قديمة بالنسبة لموسكو هل هي قوة أوروبية أم آسيوية في الأساس؟ يجب على واشنطن استغلال هذا التوتر، الهدف هنا ليس محاولة إقناع روسيا باتخاذ موقف تصالحي أو تحويلها إلى حليف للولايات المتحدة بل خلق الظروف التي تدفع روسيا نحو تبني سياسة خارجية تميل إلى الشرق بدلاً من الغرب، ينبغي على المسؤولين الأميركيين أن يتجنبوا قبول محاولات روسيا لإبرام صفقة شاملة جديدة قد تتضمن تنازلات أميركية في دول الناتو الشرقية ما سيؤكد توجه موسكو الغربي. بدلاً من ذلك يجب السعي إلى إيجاد نوع من الهدنة التفصيلية التي تعمل على تعزيز القيود المفروضة على روسيا في المجالات التي تتعارض فيها مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة، مع تخفيف هذه القيود في المجالات التي تتقاطع فيها مصالح البلدين، في هذا السياق يمكن لواشنطن أن ترفع القيود التي تمنع حلفاءها الآسيويين من تقديم بدائل استثمارية للصين في الأراضي الروسية الشرقية، بشرط أن تستجيب موسكو للمطالب الأميركية المتعلقة بأوكرانيا.

ينبغي أن يمتد هذا المنطق إلى مجال الحد من الأسلحة أيضًا، فعلى خلفية الاستنزاف الذي تعرضت له روسيا في غزوها لأوكرانيا فإن موسكو ستحتاج إلى إعادة بناء قواتها المسلحة التقليدية وهو ما قد يتطلب تحويل الموارد المالية من ترسانتها النووية بعيدة المدى، هذا الوضع يذكر بما حدث في منتصف الثمانينات عندما واجه الاتحاد السوفييتي ضغوطًا مالية لتقليص الإنفاق على الأسلحة النووية الاستراتيجية. استغل الرئيس الأميركي ريغان هذه الفرصة لعقد اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة مع غورباتشوف وهو نموذج يمكن لترامب أن يتبناه من خلال عرض إطار جديد للحد من الأسلحة مع موسكو يضع قيودًا أكثر صرامة من الاتفاق السابق بين البلدين، الهدف من ذلك هو دفع روسيا إلى قبول بعض المخاطر في ترسانتها الاستراتيجية لتقليص احتياجات الولايات المتحدة من الردع ضد قوتين عظيمتين في الوقت ذاته، ويمكن للولايات المتحدة بعدها توجيه معظم اهتمامها النووي نحو تعزيز قدرات الصين النووية، كما يمكن لهذا الاتفاق أن يخلق تباعدًا بين الصين وروسيا ما يعطل رغبة الصين في إجبار الولايات المتحدة على الدخول في سباق تسلح في أوروبا.

يمكن للولايات المتحدة أيضًا الاستفادة من الدبلوماسية الاستراتيجية للتعامل مع تهديد نووي آخر محتمل إيران، لدى واشنطن مصلحة كبيرة في إحباط طموحات إيران النووية مع الحد من الحاجة إلى تدخلات عسكرية أميركية مستقبلية في المنطقة، وتعززت الفرص لتحقيق هذا الهدف بفضل الحملة العسكرية (الإسرائيلية) الأخيرة ضد الوكلاء الإيرانيين والدفاعات الجوية الإيرانية، ما يتيح للولايات المتحدة فرصة لتوسيع نموذج اتفاقات أبراهام وتعزيز التطبيع بين (إسرائيل) والسعودية. كما أن نجاح (إسرائيل) في حملتها العسكرية الإقليمية يعني أن الولايات المتحدة يمكنها استهداف الوكلاء الإيرانيين التقليديين مثل لبنان وسوريا، في سوريا يتطلب النجاح أن تركز الدبلوماسية الأميركية على تعزيز توازن القوى الداخلي بحيث يُمنح الأكراد دورًا مع الحد من تأثير الفصائل الإسلامية المدعومة من تركيا وقطر، وفي الوقت ذاته ينبغي على الولايات المتحدة تعزيز التعاون مع تركيا في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل قضية أوكرانيا وتشجيع المصالحة بين تركيا وحلفائها الأميركيين مثل اليونان و(إسرائيل) والسعودية.

ستزداد فرص النجاح في الدبلوماسية الأميركية مع إيران بناءً على القوة الإجمالية التي تتمكن الإدارة الأميركية الجديدة من تجميعها في المنطقة، ورغم أنه من الصعب تصور تخلي إيران عن برنامجها النووي فإن الوقت الحالي يعد الأنسب لمحاولة اتخاذ خطوة مماثلة لتلك التي قام بها ترامب في رسالته الأخيرة إلى خامنئي، إذ أن أوراق طهران أضعف الآن، في حين أن الولايات المتحدة تتمتع بمزايا أكبر من أي وقت مضى.

موقف القوة

ثم تأتي الصين التي تشكل أحد أصعب التحديات التي قد تواجهها الولايات المتحدة في تاريخها، فالمسؤولون الأمريكيون لن يتمكنوا من احتواء الصين كما فعلوا مع الاتحاد السوفيتي فالصين ببساطة أكبر بكثير وأكثر

تكاملاً في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك يجب على واشنطن السعي بكل الوسائل الممكنة لعزل الصين من خلال الحد من خياراتها الفعالة لتشكيل تحالفات مناهضة للولايات المتحدة، الهدف من الدبلوماسية الأمريكية هو بناء أكبر التحالفات الممكنة ضد بكين بينما يتم تعزيز القوة الاقتصادية الداخلية ومن ثم السعي لإيجاد طريقة تفاوض جديدة تصب في مصلحة الولايات المتحدة.

الركيزة الأساسية لهذه الاستراتيجية هي منطقة آسيا فالصين محاطة من جميع الجهات بدول تشهد علاقات متوترة معها، فالهند ونيبال لديهما نزاعات حدودية مع الصين بينما تواجه اليابان والفلبين وفيتنام قضايا بحرية مع بكين، يجب على الدبلوماسية الأمريكية الاستفادة من هذه الديناميكيات لتشجيع توازن إقليمي من القوة يحد من خيارات الصين للتوسع العسكري.

حتى الآن حققت الولايات المتحدة نتائج مختلطة في هذا المجال، فقد استمرت إدارة الرئيس جو بايدن من الناحية النظرية في التأكيد على اعتبار بكين المنافس الرئيس للولايات المتحدة كما فعلت إدارة ترامب السابقة، وزادت من دعمها اللفظي لتايوان ووسعت التعاون مع الحوار الأمني الرباعي (الرباعية) الذي يضم أستراليا والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كما عمّقت التعاون الدفاعي مع الفلبين وعملت على إصلاح الخلافات بين اليابان وكوريا الجنوبية، إلا أن هذه المبادرات تزامنت مع تقليص الولايات المتحدة لوجودها العسكري في آسيا وذلك للتركيز على الأزمات في أوروبا و(الشرق الأوسط). وقد أسفر ذلك عن وجود فجوة بين الخطاب الأمريكي والقدرات الفعلية، ففي قضية تايوان على سبيل المثال أقدمت إدارة بايدن على تقويض سياسة الغموض الاستراتيجي بينما في الوقت ذاته نقلت القوة العسكرية الأمريكية إلى أوروبا و(الشرق الأوسط)، كما سعت واشنطن إلى طلب المزيد من المساعدة من حلفائها في منطقة المحيط الهادئ لأهداف بعيدة عن آسيا مثل الأسلحة لأوكرانيا والمشاركة في العقوبات ضد روسيا.

فيما يخص الصين أدت هذه الفجوة بين الخطاب الأمريكي وقدراته إلى وضعية متناقضة حيث بدت الولايات المتحدة في موقف استفزازي وضعيف في الوقت نفسه، كانت واشنطن استفزازية من خلال تصريحاتها القوية بشأن قضايا مثل مستقبل تايوان لكنها كانت ضعيفة بسبب تقليص وجودها العسكري في المنطقة، وكان ذلك واضحاً منذ اذار 2021، عندما وجه كبير المسؤولين في السياسة الخارجية الصينية يانغ جيتشي انتقاداً لاذعاً لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في اجتماع أنكوراج حول دعم الولايات المتحدة للديمقراطية. وقد تلى ذلك ما وصفه البعض بـ "الدبلوماسية الزومبية" حيث قدمت الصين لإدارة بايدن خيارين وكان كلاهما يصب في مصلحة بكين، الأول كان أن تتخلى واشنطن عن دعمها لتايوان وتقلص وجودها العسكري في المنطقة وتفتح أسواقها واستثماراتها للصين مقابل إقامة علاقة عملية، الثاني كان خيار المواجهة العسكرية. ومن جانبها كانت واشنطن تتعامل مع الحفاظ على العلاقة كهدف في حد ذاته، كما حاولت عزل قضايا تغير المناخ عن الجغرافيا السياسية وهو ما رفضته الصين مما جعل الولايات المتحدة تفرض قيوداً على انبعاثات الكربون التي أضرت

بالصناعات الأمريكية، بينما واصلت الصين بناء محطات طاقة تعمل بالفحم، هذه الأخطاء جعلت إدارة بايدن تفشل في خلق موقف قوي يتيح لها ممارسة دبلوماسية ثنائية فعالة.

المستقبل يتطلب نهجاً مختلفا يجب أن يكون التركيز على تقليل الخطاب وتعظيم الأفعال التي تعزز من قدرة واشنطن على إجراء دبلوماسية مباشرة، داخلياً يعني ذلك زيادة الإنتاج الطاقي وتقليص العجز وتخفيف القيود لتعزيز الاقتصاد، أما في آسيا فيجب الضغط من أجل مزيد من المعاملة بالمثل مع الحلفاء في ما يتعلق بالرسوم الجمركية وتقاسم عبء الدفاع فضلاً عن تعزيز الردع العسكري الأمريكي في منطقة الهندو-باسيفيك. الهدف من الضغط على الحلفاء هو إعادة تنظيم هذه التحالفات لتكون أكثر فائدة للولايات المتحدة وفي الوقت نفسه دمجهم بشكل أعمق في الأنظمة المالية والعسكرية الأمريكية، الهدف من تعزيز وجود واشنطن يجب أن يكون طمأنة الشركاء بأن الضغط الأمريكي يهدف إلى بناء تحالفات أقوى وليس التخلي عنهم، وضمان أن مقاومة الصين ستكون أمراً قابلاً للتحقيق للدول التي تشعر بالتهديد من بكين.

وفي أثناء تعزيز التحالفات يجب أن تولي إدارة ترامب اهتماماً خاصاً للهند، فقد فشلت إدارة بايدن في تفعيل دور نيودلهي بشكل فعال ضد بكين بسبب تركيزها على صراعات غير متعلقة بالحرب الباردة الحديثة مثل تهديد الهند بعقوبات بسبب شراء الأسلحة الروسية وفرضها عقوبات على الشركات الهندية التي اشترت النفط الروسي، كما وجهت انتقادات للهند بسبب قضايا حقوق الإنسان وإن كانت أقل مما كان يطالب به منتقدوها من الأوساط التقدمية ووضعت ضغوطاً على حكومة مؤيدة للهند في بنغلاديش، وهو ما قد يسهل الآن الطريق للصين لتعزيز نفوذها في جنوب شرق آسيا.

بالطبع إليك إعادة صياغة متماسكة ومبسطة للنص المترجم مع الحفاظ على الدقة والمعنى الاستراتيجي: ينبغي لإدارة ترامب أن تسعى إلى توثيق علاقاتها مع الهند والتعامل معها كحليف إستراتيجي من مستوى اليابان أو دول الناتو لاسيما في مجالات نقل التكنولوجيا، كما يتوجب عليها تسريع تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند (بالشرق الأوسط) وأوروبا في مواجهة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، ومن الضروري أيضاً التخلي عن نهج إدارة بايدن في انتقاد الهند بسبب مزاعم تراجع ديمقراطي والعمل بدلاً من ذلك على تقديم دعم سياسي وعسكري لنيودلهي في إطار سعيها لحماية أراضيها من تهديدات الصين وباكستان.

إن إعادة بناء القوة الأمريكية داخلياً وتعزيز التحالفات خارجياً يجب أن تكون نقطة انطلاق للتفاوض على توازن قوى جديد مع بكين، فعلى سبيل المثال يمكن لإدارة ترامب المطالبة بتقليص العجز التجاري مع الصين وتوسيع فرص الشركات المالية الأمريكية في السوق الصينية وتشجيع الاستثمارات الصينية في قطاعات صناعية أمريكية محددة، كما يمكن السعي نحو تعديل في سعر صرف العملة يحقق مصالح متبادلة حيث ترغب الصين أصلاً في رفع قيمة عملتها لتعزيز استخدامها في المعاملات الإقليمية فيما يمكن أن يدعم انخفاض الدولار جهود التصنيع الأمريكية.

ولا يتعارض الانخراط مع الصين مع إعادة التوازن في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فقد أثبت التاريخ أن الخصوم قد يشكلون حافزاً لحشد الحلفاء كما فعل بسمارك حين استخدم مفاوضاته مع روسيا لحث النمسا حليفته على تعزيز قوتها العسكرية مما دفع موسكو إلى قبول شروطه، الأهم أن يكون الحلفاء على دراية بحدود انخراط الولايات المتحدة مع خصومها فالدبلوماسية مع الأعداء تهدف إلى تحقيق مكاسب مؤقتة بينما الدبلوماسية مع الحلفاء تبني ارتباطات طويلة الأمد تعزز من هامش الحركة الأمريكية، التحدي الحقيقي هو موازنة هذين المسارين بطريقة تحفّز الشركاء دون أن تنفرهم.

حتى الآن تبدو مؤشرات تحرك إدارة ترامب إزاء الصين واعدة، فالبيت الأبيض يلمّح إلى إمكانية عقد قمة مع الرئيس شي جين بينغ دون تحديد موعد بينما يركز حالياً على تعزيز أوراق الضغط عبر الرسوم الجمركية وتوجيه الإنفاق الدفاعي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وإذا نجحت جهود التهدئة مع روسيا واستطاعت واشنطن إعادة ترتيب أولوياتها مع الحلفاء وتوظيف الدبلوماسية بفاعلية في (الشرق الأوسط)، فإن موقفها أمام بكين سيكون أقوى بكثير. ورغم أن هذه السياسات تحتاج إلى وقت لتثمر، إلا أن التناسق في تنفيذها قد يمنح الولايات المتحدة أفضل فرصة منذ تسعينيات القرن الماضي لإعادة تشكيل علاقتها مع الصين. في مواجهة التحديات العالمية المتصاعدة لا بد للولايات المتحدة من إحياء الدبلوماسية الإستراتيجية كأداة فعالة في سياستها الخارجية، وفي هذا السياق تتمتع واشنطن بميزات فريدة - نظام سياسي منفتح ومجتمع قائم على الجدارة واقتصاد ديناميكي - تمكنها من تصحيح الأخطاء وإعادة تموضعها كقوة عالمية رائدة، والدبلوماسية يمكن أن تترجم هذه المزايا إلى مكاسب استراتيجية تعزز وضع الولايات المتحدة في المنافسة طويلة الأمد.

لكن من أجل نجاح هذا النهج يجب العودة إلى الأساسيات - وهو ما يسعى إليه وزير الخارجية ماركو روبيو، يجب أن يُدرّب أعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي على التفاوض باعتباره مهارة محورية وأن يتلقوا تدريباً شاملاً في الشؤون الاقتصادية والعسكرية، كما ينبغي أن تُضبط أولويات التمويل والبرامج الدبلوماسية بما يتماشى مع استراتيجية الأمن القومي مع التوقف عن الترويج لأجندات تقدمية تضعف الحلفاء وتجرّئ الخصوم، لا سيما وأنها لا تعكس مواقف معظم الأمريكيين.

قد يشعر البعض بخيبة أمل ممن يرون أن الدبلوماسية ينبغي أن تركز على الترويج للقيم أو بناء نظم عالمية فوق الدول، إلا أن هذه الرؤية المثالية أثبتت فشلها فالحقيقة الثابتة هي أن الحرب والتنافس الجيوسياسي سيظلان واقعين دائمين، فالدبلوماسية ليست وسيلة للخلاص الأخلاقي أو الكمال السياسي، بل أداة استراتيجية لخدمة المصالح الوطنية في بيئة عالمية مليئة بالصراع. وعندما تُستخدم بمهارة وحنكة، فإن فوائد الدبلوماسية تتجاوز بكثير تكاليفها - وفي زمن يسوده الاضطراب والمخاطر، فإن استعادة هذه الرؤية الواقعية بات أمراً ضرورياً.